

## أزمات أردوغان تحول تركيا إلى دولة تابعة للصين

### أنقرة تتجاهل الانتهاكات بحق الأويغور حفاظا على مصالحها

إسطنبول - اعتاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إرسال إشارات إلى بكين بدعمه الصريح للأويغور، وهي جماعة مسلمة تتعرض لانتهاكات لحقوق الإنسان في شينجيانغ. وقال أردوغان في 2009 عندما كان رئيسا للوزراء، إن ما يحدث في الصين يعتبر "إسادة جماعية". ولم تكن مجرد كلمات فارغة؛ فقد كانت تركيا ملابذاً أمنياً للأويغور الفارين من الاضطهاد منذ أن سيطر الحزب الشيوعي الصيني على شينجيانغ في 1949 وتشتتت أكبر عدد منهم.

ثم شهدنا تغيراً مفاجئاً وغير متوقع، ففي العام 2016، ألقت تركيا القبض على عبدالقادر يابكان، وهو ناشط سياسي أوغوري بارز يعيش في البلاد منذ 2001، وبدأت في عملية تسليمه.

وفي 2017، وقعت تركيا والصين اتفاقية تسمح بتسليم المجرمين حتى لو كانت الجريمة المزعومة غير قانونية في أحد البلدين. ومنذ 2019، اعتقلت تركيا مئات من الأويغور وأرسلتهم إلى مراكز الترحيل. وقد أصبحت تصريحات أردوغان والصحف التي يسيطر عليها رديئة دبلوماسياً.

ولهذا التحول الملحوظ لأردوغان تفسير بسيط: يواجه نظامه والاقتصاد التركي أزمة. ومع عدد أقل من الأصدقاء، تعتمد أنقرة على بكين لإصلاح الأوضاع، مما يتطلب الالتزام بنقاط المحادثات مع بكين.

وتتضاعف مشاكل أردوغان: تضرب الاقتصاد التركي من الجائحة العالمية بشدة، إذ دمرت قطاعها الاقتصادي الأساسي المتمثل في السياحة. وفي مرحلة يشهد فيها أردوغان سيطرته على البنك المركزي، تنقلص الاحتياطات الأجنبية، ويتزايد العجز التجاري وتراجع قيمة الليرة التركية. كانت تركيا تعتبر نموذجاً للديمقراطية والتنمية الاقتصادية في المنطقة، وهي الآن دولة استبدادية.

وفي مؤشر الديمقراطية، تحتل تركيا مرتبة ضمن العشرين الأدنى، وهي أقرب إلى الصين من الدول المتقدمة التي كانت تلمح لأن تكون منها في السابق. وأصبحت الشركات والمستثمرون الغربيون، الذين انجذبوا إلى اقتصاد تركيا سريع النمو، يهربون منها. في المقابل، توفر شهية الصين للتوسع في غرب آسيا وأوروبا لأردوغان شريان حياة.

وتوسع التعاون بين الطرفين، فمُنذ 2016، وقع البلدان 10 اتفاقيات ثنائية تشمل الصحة والطاقة النووية. وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك استيراد لتركيا بعد روسيا.

كما استثمرت الصين 3 مليارات دولار في تركيا بين 2016 و2019 وتعتزم مضاعفة ذلك بنهاية السنة المقبلة.

وأصبح التدفق المالي من الصين أمراً بالغ الأهمية لنظام أردوغان ويعزز يد الرئيس في الفترات الحاسمة. فعندما انخفضت قيمة الليرة بأكثر من 40 في المئة في 2018، قدم البنك الصناعي والتجاري الحكومي الصيني للحكومة التركية قرضاً بقيمة 3.6 مليار دولار لمشاريع الطاقة والنقل الجارية.

وفي يونيو 2019، وإثر الانتخابات البلدية في إسطنبول التي

تضمنت انتصاراً مفاجئاً وغير متوقع، ففي العام 2016، ألقت تركيا القبض على عبدالقادر يابكان، وهو ناشط سياسي أوغوري بارز يعيش في البلاد منذ 2001، وبدأت في عملية تسليمه.

وفي 2017، وقعت تركيا والصين اتفاقية تسمح بتسليم المجرمين حتى لو كانت الجريمة المزعومة غير قانونية في أحد البلدين. ومنذ 2019، اعتقلت تركيا مئات من الأويغور وأرسلتهم إلى مراكز الترحيل. وقد أصبحت تصريحات أردوغان والصحف التي يسيطر عليها رديئة دبلوماسياً.

ولهذا التحول الملحوظ لأردوغان تفسير بسيط: يواجه نظامه والاقتصاد التركي أزمة. ومع عدد أقل من الأصدقاء، تعتمد أنقرة على بكين لإصلاح الأوضاع، مما يتطلب الالتزام بنقاط المحادثات مع بكين.

وتتضاعف مشاكل أردوغان: تضرب الاقتصاد التركي من الجائحة العالمية بشدة، إذ دمرت قطاعها الاقتصادي الأساسي المتمثل في السياحة. وفي مرحلة يشهد فيها أردوغان سيطرته على البنك المركزي، تنقلص الاحتياطات الأجنبية، ويتزايد العجز التجاري وتراجع قيمة الليرة التركية. كانت تركيا تعتبر نموذجاً للديمقراطية والتنمية الاقتصادية في المنطقة، وهي الآن دولة استبدادية.

وفي مؤشر الديمقراطية، تحتل تركيا مرتبة ضمن العشرين الأدنى، وهي أقرب إلى الصين من الدول المتقدمة التي كانت تلمح لأن تكون منها في السابق. وأصبحت الشركات والمستثمرون الغربيون، الذين انجذبوا إلى اقتصاد تركيا سريع النمو، يهربون منها. في المقابل، توفر شهية الصين للتوسع في غرب آسيا وأوروبا لأردوغان شريان حياة.

وتوسع التعاون بين الطرفين، فمُنذ 2016، وقع البلدان 10 اتفاقيات ثنائية تشمل الصحة والطاقة النووية. وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك استيراد لتركيا بعد روسيا.

كما استثمرت الصين 3 مليارات دولار في تركيا بين 2016 و2019 وتعتزم مضاعفة ذلك بنهاية السنة المقبلة.

وأصبح التدفق المالي من الصين أمراً بالغ الأهمية لنظام أردوغان ويعزز يد الرئيس في الفترات الحاسمة. فعندما انخفضت قيمة الليرة بأكثر من 40 في المئة في 2018، قدم البنك الصناعي والتجاري الحكومي الصيني للحكومة التركية قرضاً بقيمة 3.6 مليار دولار لمشاريع الطاقة والنقل الجارية.

وفي يونيو 2019، وإثر الانتخابات البلدية في إسطنبول التي

## توجهات سياسية لكسر فجوة بين السلطة والثروة في ليبيا

### التوصل إلى حل وسط حول النفط قد يمهد إلى حل سياسي أشمل



الليبيون يريدون توزيعاً عادلاً لإيرادات النفط

خلاله قبل أيام إلى العن مع كل من وزير داخلية فتحي باشاغا، ونائبه أحمد معيتيق.

لم يكن الوضع أفضل حالاً في معسكر الشرق، وممثليه المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، لكن الفرق في وجود قوى إقليمية حريصة على توحيد جبهة حفتر - صالح، لأن تفرقهما لن يمكنهما من الحوار مع الشخصيات الوطنية في الجبهة المقابلة، وفي كل مرة يطوف خلاف لم يصل لحد القطيعة، بينما القوى الإقليمية والدولية وظفت التباين في معسكر طرابلس لصالحها، بغرض الاستفادة منه في الحصول على تنازلات أكبر من لاعبيه الأساسيين، ولم تبعاً بفكرة الوحدة، لأنها لا تعنيها من البداية، فوجود وانتشار وتغلغل أذرع هذه الدول يقوم على الفصل وليس الوصل.

على مستوى مجلس النواب، يصعب القول إن كلا من برلمان طبرق وبرلمان طرابلس ينضوي تحت جناح الإقليم المسمى باسمه كوحدة متماسكة، فداخلهما خلافات عميقة أيضاً في التقديرات السياسية والعسكرية، وقد تكون مستترة في الأول، لكنها ظاهرة في الثاني، وهو ما جعله أقل تأثيراً.

أسهمت المسافات المتباعدة داخل كل فريق في تمديد خيوط التعاون مع عناصر في الفريق الآخر، وأوجدت من حيث بدري أو لا بدري أصحابها حالة حوار تنتسح رقعتها، أفضت حتى الآن إلى قناعة متزايدة بضرورة تقييد الهوية، لأن المخاطر ارتفعت، وصار مصير الوطن مهدداً، ولن تقتصر قسماته على شرق وغرب وجنوب.

تجتمع إرادات محلية وإقليمية ودولية حول بلورة تصورات جديدة للحل السياسي، تحظى بمؤشرات مباركة في الشرق والغرب والجنوب، وتجد أصداء إيجابية لدى المعنيين بالأمور في الخارج، بما يمهد الطريق لوضع حد للفصل السياسي بين أقاليم الدولة قبل أن تجرفها الرياح إلى مزلق يصعب الوقوف في وجهها. من هنا تأتي أهمية التوجهات الصاعدة لإذابة جليد الفواصل الجغرافية كمقدمة لجسر الفجوة على صعيدي السلطة والثروة.

تتمكن الخطوة في أن يكون الدفء مؤقفاً، أو دفعت به أطراف دولية لحسابات معينة، أو يتم تفجيرها بأي من الألعاب السياسية والعسكرية المعروفة. ولذلك على القيادات الوطنية استغلال بريق الأمل المهدد والقبض عليه قبل فوات الأوان.

لجأ البعض إلى الموازنة لضمان عدم الخلل بالحسابات، في نوعية المسؤولين، وحدود التعاون والتنسيق، ومستوى الدعم الذي يقدم ومن أي نوع، وسلطات الأضواء على كثير من الممارسات والتوجهات التي أسهمت في توسيع الأطر التي لعبت فيها الجغرافيا أكثر من غيرها دوراً مهماً في تصدير مشاهد من الفصل الضمني. عندما ذهب الجيش الليبي لتحرير طرابلس من قبضة الميليشيات والإرهابيين لم يجد معارضة أفضل من أنقرة، ودفعت نحو العمل على الشرق للغرب لسبب الغضب على الخطوة، ووضع العراقيل أمامها، حتى لا تتمكن من الوصول لأهدافها.

وعندما جرى استدعاء تركيا للتدخل عسكرياً، تم استخدام خطاب في المنحى ذاته من الطرف المقابل في البداية، لأن كل الاتفاقيات البحرية والأمنية والاقتصادية التي وقعت بين حكومة الوفاق وأنقرة تركزت في الغرب، ثم توسعت الأطماع التركية فمُنحت فئمة كبيرة فرصة للحديث على أنه غزو للبلاد كلها، وهي واحدة من العلامات التي أدت إلى زيادة الجزع من أنقرة، ودفعت نحو العمل على مقاومتها سياسياً.

ازدادت وطأة الشرق والغرب مع التدخلات السافرة، وقبلها كانت لغة الفصل موجودة، لكن تم التعامل بها على أنها مكابدة سياسية وعسكرية مؤقتة ومن الممكن وقفها، وهو ما أكدته اللقاءات المستمرة بين الفريقين المتخاصمين المتفاوضين في محطات متباينة، والتي تجمعت مع تصاعد رغبة بعض القوى لتقطيع أوصال الدولة الليبية.

### حدود التوظيف السياسي

جاءت الخطوة من التعامل مع كل فريق على أنه كتلة متماسكة، ولها رؤى وتصورات متقاربة، ومواقف وحسابات تتسم بالتنسيق التام، وأجندة تحظى بالإجماع يتم العمل على تنفيذها وفقاً للمقابلة، كنوع من التوازن.

أصبحت هذه الظاهرة تصلح كمؤشر لمعرفة الموقف السياسي للقوى الإقليمية والدولية المهتمة أو المنخرطة في الأزمة الليبية، فمن يذهب إلى طرابلس بنحاز لحكومة السراج، ومن يذهب إلى بنغازي أو الرجمة يميل للمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني. وطارت على هذا المقياس تطورات متنوعة، ارتبطت غالباً بصعود وهبوط أسهم كل طرف على الساحتين الداخلية والخارجية.

الاعتراف بوجود فواصل نفسية وتاريخية بين شمال ليبيا وشرقها وجنوبها أمر ضروري لفهم ما يجري من تطورات وتحالفات، وسرعة الاستجابة للتدخلات الخارجية. لكن هذا المعطى التاريخي خدم أخيراً الليبيين لصالح التوصل إلى حل وسط حول النفط، وقد يتسع إلى حل سياسي أشمل، لكن يظل مهديداً بخاطر الحسابات نفسها.

برقة وطرابلس، وبالطبع فزان، يؤدي عملياً إلى تضيق الفجوة التي حاول البعض النفخ فيها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وجغرافياً، كما أن عدداً كبيراً من القيادات النشطة في إقليم بنحدر أصلاً من إقليم آخر.

يحمل تجاهل الجنوب والعزف على وتر تهيمشه المستمر دلالة تتعلق بسلب الأطراف من معادلة الشرق والغرب، وخلق بؤرة توتر دائم في الخاصرة الجنوبية، والسعي إلى تحييد هذا الإقليم كي لا يمنح وزناً لأي من الطرفين، وتتصاعد حدة الاحتقان، لكن هذه المساعي أخفقت، لأنه تم النظر إليه على قدم المساواة مع الشرق والغرب.

### فروق وأوزان نسبية

خدمت الخطاب الذي استخدمه الكثير من الأطراف معادلة الحفاظ على التماسك، ومنع الاستسلام لرغبات من دفعوا نحو الإبقاء بالتقسيم، فهناك حكومة وجيش ومؤسسات مختلفة في الغرب، وأخرى في الشرق، يدير كل منها دولاب الدولة - الإقليم بالطريقة التي يراها مناسبة، وحققت هذه المسألة فوائد للعديد من أصحابها، ما جعلهم يطربون لها، ولا يقاومونها، ومنهم من ارتاح كثيراً لاستمرارها.

بصرف النظر عن الفروق النسبية في الأوزان المادية والمعنوية وحدود الاعترافات الدولية للجهات الرسمية على الجانبين، فهي في النهاية منحت الفصل صفة عملية، للدرجة التي حار معها بعض المسؤولين الأجانب، فإذا التقى أحدهم رئيس حكومة الوفاق فاين السراج، قبل أن يتعهد باستقالته نهاية أكتوبر المقبل، سعى إلى الانتقال للطرف المقابل، كنوع من التوازن.

أصبحت هذه الظاهرة تصلح كمؤشر لمعرفة الموقف السياسي للقوى الإقليمية والدولية المهتمة أو المنخرطة في الأزمة الليبية، فمن يذهب إلى طرابلس بنحاز لحكومة السراج، ومن يذهب إلى بنغازي أو الرجمة يميل للمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني. وطارت على هذا المقياس تطورات متنوعة، ارتبطت غالباً بصعود وهبوط أسهم كل طرف على الساحتين الداخلية والخارجية.

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

عمل من كرسوا الفواصل الجغرافية بين شرق وغرب ليبيا على توظيفها خدمة لمصالحهم السياسية، كأحد المداخل الرئيسية لزيادة النفوذ، وعدم تمكين القوة الصلبة من السيطرة على مفاصل الدولة، وتقوية الفرص على التحركات الجادة التي رمت إلى توفير الأمن والهوء والاستقرار والحفاظ على وحدة ليبيا ومنع انفراط عقدها.

يصعب على من عرفوا ليبيا جيداً التسليم بالهوة الواسعة بين الجانبين، التي لعبت وسائل إعلام معينة دوراً مهماً في تجذيرها كوسيلة لتحقيق أهداف محددة تتعلق بالسلطة والثروة، مستندة تارة إلى التاريخ الحديث، وأخرى لتطورات على الأرض، وثالثة لإقناع الناس للتسليم بأنه لا مفر من التباعد السياسي، وإن قصرت أو طالت الحرب.

إرادات محلية ودولية  
تجتمع حول بلورة تصورات  
جديدة للحل في ليبيا،  
بما يمهد الطريق لوضع  
حد للفصل السياسي بين  
أقاليم الدولة

بدأت المحرمات، التي جرى افتعالها للفصل بين الشرق والغرب، في الطريق إلى كسر جملة من الحواجز الصلبة، حيث عقدت اجتماعات وحوارات علنية بين مسؤولين من هنا وهناك، يمثلون أطرافاً متعددة، وتوصلوا إلى ملامح رؤية سياسية واقتصادية أوجت بعدم صعوبة التوصل إلى تفاهات مشتركة تحض مخاوف بعض الجهات الفلقة.

أشارت اللقاءات التي عقدت في كل من سويسرا والمغرب ومصر، إلى أن الهالة التي جرى نسجها والهواجس التي تم نثرها من السهولة تحطيمها، ويسهم الواقع الاجتماعي في ذلك بدور معتبر، فالتداخل اللافت بين إقليمي

منذ 2016 وقعت الصين  
وتركيا 10 اتفاقيات ثنائية  
تشمل الصحة والطاقة  
النووية، وبكين الآن هي  
ثاني أكبر شريك استيراد  
لأنقرة بعد موسكو

وتساعد مشاريع مبادرة الحزام والطريق في دعم أردوغان بطرق أخرى إذ عززت استراتيجيته تركيا لتأكيد نفسها كعمر للنقل وصورة الرئيس التركي من خلال الترويج له كشخص يمكنه تطوير البنية التحتية وجذب الأموال وتنظيم مشاريع واسعة النطاق. وشهد قطاع الطاقة، وهو قطاع آخر كان تطويره أساسياً لسلطة أردوغان، استثمارات أكبر تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق. وتقدم الصين 1.7 مليار دولار لبناء محطة هونولو للطاقة الحرارية في أذننة بتركيا، والتي من المتوقع أن تنتج 3 في المئة من الكهرباء بالبلاد عند اكتمالها. كما تخطط أنقرة لتوقيع اتفاق مع المؤسسة الوطنية النووية الصينية لبناء ثالث محطة للطاقة النووية في تركيا.

والتي جانب البنية التحتية، يشمل التعاون الصيني التركي تعميق العلاقات العسكرية والأمنية الثنائية، بما في ذلك في مجال الاستخبارات والإلكترونية.

ويجعل سبب آخر تركيا والصين تقتربان من بعضهما البعض بسبب فالدول الغربية تنبذ كليهما بسبب ممارساتهما المناهضة للديمقراطية في الداخل والتوسع في الخارج.

وليس لديهما أصدقاء كثيرين، في منطقتيهما، حيث يشترك كلاهما في رغبة تحدي هيمنة الولايات المتحدة والنظام الدولي القائم على المؤسسات الغربية.

وتشمل قائمة ضحايا الشراكة الإستراتيجية الصينية - التركية الناشئة مجموعات مثل الأويغور والمنشقين في كلا البلدين. وتتطلب حمايتهم أنظمة سياسية متجاوبة أين تحمى الحقوق والحريات من خلال المؤسسات والعمليات الديمقراطية دون التضحية بها من أجل البناء الاقتصادي والنمو.

